الفصل الحادي عشر
أعادة تعريف الامن القومي
لستر ر . براون
ترجمة د. سامي حصاونه

لقد سمح التوسع الاقتصادي للعالم، خلال معظم فترة ما بعد الحرب، أن يمتلك مزيداً من السلاح ومزيداً من الزبدة. وعلى أية حال، وصلت هذه الفترة بالنسبة لبلدان كثيرة إلى نهايتها. ومع تزايد الضغوط على الأنظمة والمصادر الطبيعية، والتصدع أو الخلل في مستويات الأنتاج لأنظمة المسانده الحياتية المحلية، واستنزاف احتياطي النفط، فان الحكومات لا تستطيع، أكثر مما فعلت، أن تزيد نفقات اسلحة الحرب وبنفس الوقت تتعامل بفعالية، مع القوى التي تقوض اقتصادياتها.

إن الاختيارات القائمة هي بين توجيه الاقتصاد نحو التسلح المستمر والاحتفاظ بأنظمة المساندة البيئية لهذا الاقتصاد؛ بين التسلح المستمر وضبط الدين الأمريكي الآخذ في الازدياد؛ بين التسلح والمبادرات الجديدة للتعامل مع الوضع الصعب لديون العالم الثالث التي تهدد المستقبل الاقتصادي للعالم. أن العالم لا يملك المصادر المالية ولا الوقت أو الانتباه الكافي من قياداته للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة للأمن.

لقد أصبح الأمن القومي تعبيراً شائعاً في كل مكان، ومفهوماً يُشار إليه باستمرار. أنه يستخدم لتبرير الاحتفاظ بالجيوش؛ لتطوير أنظمة تسليح جديدة، ولصناعة أسلحة الحرب. أن ربع الضرائب الفيدرالية في الولايات المتحدة، وعلى الأقل ما يساوي ذلك في الاتحاد السوفياتي يُجبى باسم الأمن القومي.

منذ الحرب العالمية الثانية، اكتسب مفهوم الأمن القومي مسحة عسكرية طاغية، نابعة من الافتراض بأن التهديد الرئيس للأمن يأتي من أمم أخرى. عموماً، بشكل محوط بالسرية، أصبحت التهديدات العسكرية هي الإكثر سيطرة

إلى درجة أن التهديدات الجديدة لأمن الشعوب، وهي التهديدات التي لا تستطيع أن تتعامل معها القوى العسكرية، أصبحت موضع تجاهل.

تبرز مصادر الخطر الجديدة من استنزاف الضغط، تآكل التربة، انحسار الغابات، تلف المراعي، والتحول المناخي. هذه التطورات، التي تؤثر على المصادر الطبيعية والأنظمة التي يعتمد عليها الاقتصاد، لا تهدد الاقتصاد القومي والأمن السياسي فحسب، بل تهدد استقرار الاقتصاد العالمي نفسه.

عسكرة الاقتصاد القومي:

أن الفكرة القائلة بأن جميع البلدان يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها في كل الأوقات من أي تهديد خارجي محتمل هي فكرة، نسبياً، حديثة. فحتى الحرب العالمية الثانية كانت الدول تعبىء قواتها العسكرية في أوقات الحرب بدلاً من الاعتماد على مؤسسات عسكرية كبيرة دائمة. منذ ذلك الوقت، زاد اعتماد العبء العسكري على الاقتصاد العالمي بشكل مذهل. لقد تجاوزت النفقات العسكرية في العالم والبالغة في عام ١٩٨٥ ٩٤٠ بليون دولار، تجاوزت دخل نصف الانسانية الأكثر فقراً. بتقدير آخر، تجاوزت الأنتاج القومي الأجمالي للصين والهند وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.(١)

يمكن، قومياً، قياس الصفة العسكرية للاقتصاد بمعرفة الحصة المخصصة من الأنتاج القومي الاجمالي للسلع والخدمات العسكرية، أو بمقارنة الحصة العسكرية بالموازنة الفيدرالية. أما عالمياً، فيمكن قياس هذه الصفة بمقارنة الحصة العسكرية بالأنتاج العالمي وبحصة الأسلحة من التجارة العالمية؛ ولأغراض المقارنة العالمية، فان نصيب الناتج القومي الأجمالي المستخدم للأغراض العسكرية هو المقياس الأحسن، طالما أنه يمكن تطبيقه على بلدان ذات أنظمة اقتصادية كبيرة الاختلاف. ويمكن أيضاً قياس الصفة العسكرية للاقتصاد العالمي على أساس الاستخدام أو التوظيف ـ عدد الأفراد الذين يخدمون في القوات المسلحة؛ العاملين في أنتاج الأسلحة؛ والمشتركين في البحوث المتعلقة بالسلاح.

بكل المعايير، فالاقتصاد العالمي اليوم له، بلا جدال، بنية عسكرية أكثر مما كان قبل عقد من الزمان. باستخدام قيمة الدولار عام ١٩٨٤كمقياس، بلغت النفقات العسكرية عام ١٩٦٠ ٤٠٠ بليون دولار تقريباً، أي ما يقدر بـ ٤,٧٪ من المردود الاقتصادي. (أنظر الشكل ١١ ـ ١). وبالتوسع الأسرع من الاقتصاد العالمي منذ ١٩٦٠، فان النمو في المصروفات العسكرية قد زاد الحصة العسكرية للنشاط الأقتصادي العالمي إلى ٦,١٪ في عام ١٩٨٥. خلال فترة ربع القرن هذه، زادت النفقات العسكرية العالمية كل سنة، بغضّ النظر عن الأنكماش الاقتصادي أو معاهدات وقف التسلح بين القوتين العظميين[٢].

الشكل ١١ ـ ١. النفقات العسكرية العالمية، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥.

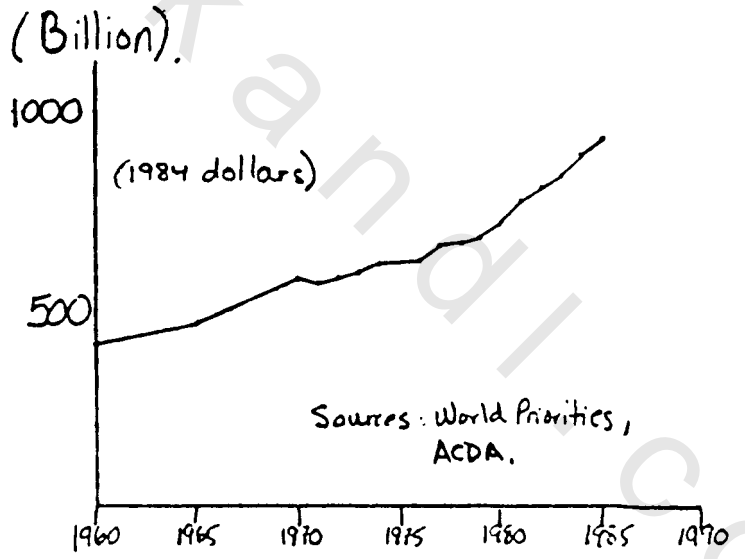

إن القوة الرئيسه التي تحرك سباق التسلح هي الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي مع حلفائه الاشتراكيين، والولايات المتحدة، بالتحالف مع الديمقراطيات الصناعية. بالأضافة إلى ذلك، أن انحياز بلدان العالم الثالث إلى أي من القوتين العسكريتين العظميين قد جعل العسكرة ظاهرة عالمية، مستقلة

عن مستوى التطور الاقتصادي. أن الجهد الدؤوب لأحراز تفوق في هذا المجال قد أدي إلى نمو مذهل في الأنفاق العسكري من قبل المعسكرين. فبينما خصصت الولايات المتحدة ٧٪ من الناتج القومي الأجمالي فيها للدفاع عام ١٩٨٥، فالاتحاد السوفيتي وهو يحاول أن يحافظ على مؤسسة عسكرية منافسة باقتصاد أقل بكثير، خصص ١٤٪[٣].

ومع أن الجهود العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي موجهة أساساً ضد بعضهما البعض، فلقد استطاعت الدولتان أن تتجنبا الصدام المباشر بينهما. وبدون المخاطرة بالمواجهة بين القوتين العسكريتين المدمرتين، فلقد شنت القوتان العظميان صراعهما الأيديولوجي من خلال وكلائهما، في كوريا، فيتنام، افغانستان، وبلدان في شرقي أفريقيا وأمريكا الوسطى. لقد غذى هذا الصراع النشاط العسكري في بلدان العالم الثالث على حساب الأولويات فيه، وأدى إلى تأخير تطوره. أشار محبوب الحق، رئيس لجنة التخطيط في باكستان «لا تستطيع البلدان النامية أن تتحمل العبء المفروض عليها بسبب الوضع الجغرافي ـ الاقتصادي ـ البشري المتوتر»[٤].

لقد كان تدفق الثروة النفطية في الشرق الاوسط المتفجر سياسياً مصدراً آخر للتسلح العسكري وأدى التوتر التقليدي بين العرب وإسرائيل إلى أنفاق كبير على الأسلحة العسكرية من قبل إسرائيل، مصر ،وسوريا. وحديثاً، كانت الصراعات بين مختلف الفئات المسلحة مصدراً للتوتر. حقاً، كانت الحرب بين العراق وإيران، الدولتين المسلمتين، عاملاً رئيساً في صراع مكلف اودى بحياة مئات الآلاف من البشر. وبشكل محزن، يذهب الكثير من الأرباح غير المتوقعة من دخل النفط إلى التسلح وإلى تدمير البنية التحتية لصناعة البترول في المنطقة وذلك بدلاً من أعادة بناء أنظمة المساندة المحلية أو في التحديث الاقتصادي.

أسهمت الصراعات الأيديولوجية على نطاق العالم، والنزاعات الدينية في الشرق الاوسط، وصادرات الاسلحة الكبيرة، أسهمت في نفقات التسلح

العسكري في العالم الثالث إلى درجة عالية تفوق كثيراً مثيلتها في العالم الصناعي. ولقد نمت هذه النفقات في الفترة ما بين ١٩٦٠، ١٩٨١ بمقدار ١٣٪ سنوياً مقارنة بـ ٨٪ في العالم الصناعي. في عام ١٩٦٠، كانت النفقات العسكرية في العالم الثالث أقل من عشر الانفاق الاجمالي العالمي؛ وفي عام ١٩٨١، أصبحت أكثر من خمس الانفاق الأجمالي الذي يزيد كثيراً جداً عما كان عليه في عام ١٩٦٠[٥].

تختلف الحصة من الأنتاج القومي المخصصة للأغراض العسكرية من بلد إلى آخر. ففي العالم الصناعي، يأتي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في رأس القائمة؛ أما حلفاؤهم في حلف وارسو وحلف الناتو، على التوالي، فلا يتأخرون عنهما كثيراً، . (أنظر الجدول ١١ ـ ١). أما اليابان، مستفيدةً من تحمل الولايات المتحدة عبء الدفاع عن المنطقة ومن التحديدات الدستورية على التسلح، فتنفق أقل من ١٪ من الناتج القومي الأجمالي لديها على الأغراض العسكرية.

وفي العالم الثالث، فان الاتفاق العسكري الأكبر هو في منطقة الشرق الاوسط المتوتر. لقد أنفقت سوريا، الاردن، العربية السعودية، واسرائيل بين ١٣، ٢٩٪ من مصادرها الاقتصادية للمحافظة على مؤسسات عسكرية كبيرة. ومما يزعج أكثر أن التسلح آخذ في الانتشار بسرعة في أفريقيا، وهي المنطقة الأقل تحملاً لذلك. ففي الوقت الحاضر تصرف القارة الأفريقية، ككل، ١٦ بليون دولار على الأسلحة سنوياً. ومما يثير الدهشة أن الأنفاق العسكري في البرازيل والمكسيك وهما الدولتان الأكثر أزدحاماً بالسكان في أمريكا اللاتينية؛ يبلغ أقل من ١٪ من الناتج القومي الأجمالي فيهما. أما أمريكا الوسطى، فتبعد عن المقياس في أمريكا اللاتينية، فالسلفادور تنفق ٤٪ ونيكاراغوا أكثر من ١٠٪ من الناتج القومي الأجمالي فيهما على الأغراض العسكرية[٦].

لقد ازدهرت التجارة العالمية في السلاح خلال ربع القرن الماضي، وذلك لسبب رئيسي وهو أضفاء الصفة العسكرية على اقتصاديات العالم الثالث التي تفتقر

جدول ١١ - ١حصص النفقات العسكرية من الأنتاج القومي الأجمالي في بلدان مختارة عام ١٩٨٤

البلد	الحصة ٪
البلدان الصناعية	
اليابان	١,٠
كندا	٢,١
المانيا الغربية	٣,٣
المملكة المتحدة	٥,٤
الولايات المتحدة	٦,٩
الاتحاد السوفيتي	١٤,٠
الشرق الاوسط	
مصر	٨,٣
سوريا	١٣,٠
الاردن	١٤,٩
العربية السعودية	٢٤,٠
اسرائيل	٢٩,٠
آسيـــا	
سيريلانكا	١,٥
الهند	٣,٥
الباكستان	٥,٤
الصين	٨,٦
أفـريقيـا	
نيجيريا	٢,٥
جنوب أفريقيا	٤,٣
أثيوبيا	١١,٠
ليبيا	١٧,٥
أمريكا اللاتينية	
المكسيك	٠,٦
البرازيل	٠,٧
فنزويلا	١,٣
السلفادور	٤,٠
تشيلي	٤,٤
نيكاراجوا	١٠,٢

Source: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfer, 1985, (Washington, D.C: 1985); Stockholm International Peace Research Institute Yearbook, World Armaments and Disarmament (London: Taylor and Francis, 1985).

obeikandl.com

ذاتها إلى الصناعة العسكرية. كما زادت النفقات على واردات الأسلحة مقارنة بالنفقات على الواردات من السلع الأخرى بما في ذلك الحبوب. وبالرغم من أن تجارة الحبوب العالمية قد توسعت بمقدار ١٢٪ سنوياً من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٤، ألا أن صفقات الأسلحة، التي تمت خلال نفس الفترة بمقدار ١٣٪ سنوياً، قد تجاوزت تجارة الحبوب في الثمانينات. وفي عام ١٩٨٤، بلغت واردات الأسلحة ٣٥ بليون دولار سنوياً مقارنة بـ ٣٣ بليون دولار قيمة واردات الحبوب، واضعة البنادق قبل الخبز في التجارة العالمية[٧] (أنظر الشكل ١١ ـ ٢).

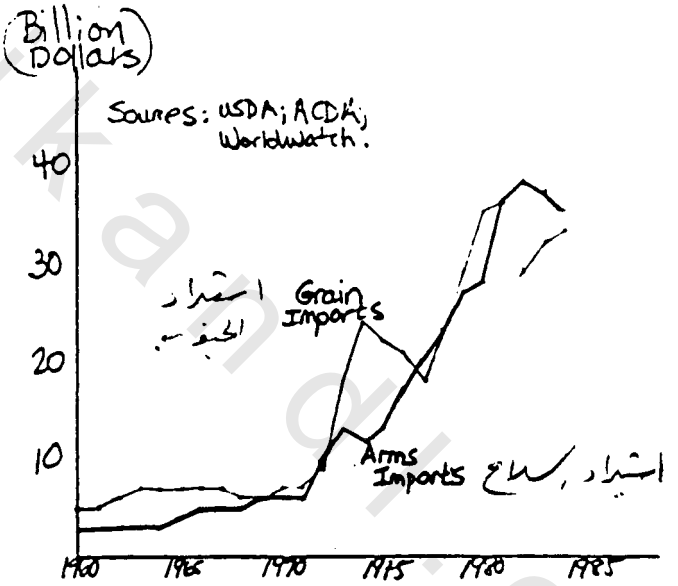

شكل ١١ ـ ٢ قيمة واردات الحبوب وواردات الاسلحة على مستوى العالم، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤

يسيطر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على صادرات الأسلحة بما يعادل معاً ٥٣٪ من الأجمالي العالمي في السنوات الأخيرة. في عام ١٩٨٤، بلغت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة ٧,٧ بليون دولار أما الاتحاد السوفيتي فقد بلغت صادراته ٩,٤ بليون دولار بما يعادل ١٢٪ تقريباً من مجموع صادراته؛ ووفر

عملة أجنبية كافية ليدفع فاتورة وارداته من الحبوب البالغة ٦ بلايين من الدولارات. أما الدول الأخرى التي تصدر السلاح فهي حلفاء الولايات المتحدة: فرنسا، المملكة المتحدة، المانيا الغربية، وايطاليا التي يأتي ترتيبها الثالث حتي السادس كمورد عالمي للسلاح[٨].

أما واردات الأسلحة فهي موزعة بين مختلف البلدان، مع أن الشرق الأوسط يستورد أكثر من نصف المجموع الكلي في مطلع الثمانينات، كانت سبعة من أول عشرة دول من بلدان العالم الثالث المستوردة للسلاح من منطقة الشرق الأوسط ـ مصر، سوريا، العراق، ليبيا، الاردن، العربية السعودية، واسرائيل. أما الهند التي كانت في الترتيب الرابع، فهي الدولة الوحيدة من خارج هذه المنطقة[٩].

وبالإضافة إلى الدور الاقتصادي للتسلح، فان له أبعاداً سياسية. فكما تكتسب المؤسسات العسكرية نفوذاً في بلدان العالم الثالث، فانها غالباً ما تأخذ نفوذها بالقوة. في بعض الحالات، هناك ما يبرر الانقلابات العسكرية وذلك بسبب الحاجة إلى أنقاذ البلد من الفساد أو التدهور الاقتصادي كنتيجة للقيادة الغير مؤهلة أو السيئة. وأحياناً أكثر، تعكس الانقلابات العسكرية طموح العسكريين غير المؤهلين للقيادة ممن حصلوا على السلاح وقيادة القوات العسكرية التي تساعدهم على تولي مراكز القيادة بالقوة.

حينما يستولي العسكريون على الحكومات فانهم يغيرون الأولويات باتجاه عسكرة الاقتصاد أو أختفاء الصفة العسكرية عليه؛ فمثلاً، خلال العقد منذ أطاح الانقلاب العسكري بهيلا سيلاسي، بنت أثيوبيا أكبر جيش في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وتنفق الآن ٤٢٪ من موازنتها على الأغراض العسكرية[١٠].

وفي بلدان العالم الثالث، تنتعش قوى الأمن الداخلي حتى مع تردي

الأوضاع الاقتصادية، ومما يثير السخرية، أن الجنود غالباً ما يستخدمون اسلحتهم في تعيين أنفسهم حكاماً، يبعثون الرعب في الناس الذين يفترض نظرياً، أنهم جاؤا لحمايتهم. فالقوات العسكرية في أفريقيا التي نادراً ما استخدمت للدفاع ضد العدوان الخارجي، موظفة شكل رئيسى ضد الناس داخل حدودها. يكتب ماى كليفورد Clifford May مراسل جريدة نيويورك تايمز عن طبقة جديدة ومنغلقة من المحاربين التي تطورت إلى طبقة حاكمة. وبالدعم الكريم من الحكومات «يحصل الجنود على البنادق والرصاص بينما يحرم المزارعون من المجارف والبذار». يشير ماى أيضاً إلى التنافر التقني لطائرة الميج التي تحلق فوق حقول تحرثها الثيران»(١١).

وليس أبلغ على الجهود المشوهة للتسلح من المزاعم او الادعاءات على الكوادر العلمية في العالم. في كل عام يصرف العالم أوقاتاً على زيادة القوة التدميرية للسلاح اكثر بكثير مما يصرف على زيادة أنتاجية الزراعة. بالفعل، فان الانفاق على البحث التسلحي الذي يستخدم فيه الآن نصف مليون عالم، يفوق الانفاق على تطوير تقنيات الطاقة، تحسين صحة الانسان، زيادة الانتاجية الزراعية، ومنع التلوث(١٢).

ان السيطرة العسكرية على جهود العالم في البحث العلمي سوف تنمو بالتأكيد اذا ما استمرت الولايات المتحدة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي المقترحة. هذا المشروع المسمى بحرب النجوم، وهو أكبر مشروع بحث في التاريخ، سيحوّل بشكل أكبر، المصادر عن أكثر الحاجات الانسانية ضغطاً. لقد أشير إلى هذه التشوهات من قبل كولن نورمان في جريدة ويرلدوتش في عام ١٩٧٩، لدى الولايات المتحدة المقدرة أن تمسح أو تفحص كل متر مربع في الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فعلماء العلماء بالكاد بدأوا يمسحون او يفحصون أنظمة التنبؤ المعقدة لغابات الأمطار الاستوائية التي تختفي بسرعة أو الأنتشار المؤذى لصحاري العالم(١٣).

التكاليف بالنسبة للقوتين العظميين.

كما أشير في الفصل الأول، فان تكلفة سباق التسلح بالنسبة للقوتين العظميين تتجاوز فاتورة الحساب التي تدفع من خزينة الدولة. أنها تستنزف رصيدهما من الذهب وتضعف اقتصادهما ومركزهما في بنية الاقتصاد العالمي. ويسهم هذا الصراع الطويل في أعادة ترتيب البلدان الصناعية المتقدمة، حيث اليابان تصبح أقوى أقتصادياً وتحتل مركزاً مسيطراً في الاقتصاد العالمي. أن احد المفاتيح لبروز اليابان كقوة اقتصادية عظمى هو النسبة التافهة أو الضئيلة جداً من النفقات العسكرية ـ أقل من ١٪ من أجمالي أنتاجها القومي.

ان تضاعف دين الولايات المتحدة القومي، من ٩١٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٨٤١ بليون دولار في عام ١٩٨٥، يعزى أكثر إلى نمو النفقات العسكرية منه إلى أي عامل آخر. قفزت النفقات العسكرية في الولايات المتحدة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ من ١٣٤ بليون دولار إلى ٢٤٤ بليون دولار. هذه الزيادة المكونة من ١١٠ بليون دولار تعيق مجالات الاقتصاد الرئيسه الأخرى بما في ذلك الصحة التي زادت ١١ بليون دولار، والزراعة التي زادت ١٥ بليون دولار. وبينما تضاعف الدين بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥، فان دفعات الفائدة المستحقة على المجموع الكلي والتي تعكس اسعار فائدة أعلى، كانت بدورها تقفز أكثر حيث يقدر أن تصل إلى ١٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦[١٤]. (انظر الشكل ١١ ـ ٣)

ان زيادة الدين الفيدرالي ترتهن مستقبل الاقتصاد في الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك ترتهن مركز الامة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. ومن بين أمور اخرى، سيؤدي هذا الدين إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة (سعر الفائدة بعد طرح أو حساب التضخم) وإلى زيادة مضخمة لسعر الدولارات التي تجعل صادرات الولايات المتحدة مكلفة أكثر وبالتالي تضعف المركز التنافسي للدولة.

لقد تخلفت الصناعة في الولايات المتحدة كثيراً بسبب الزيادة الكبيرة في

الشكل ١١ ـ ٣. صافي الربح المدفوع على الدين الفيدرالي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦

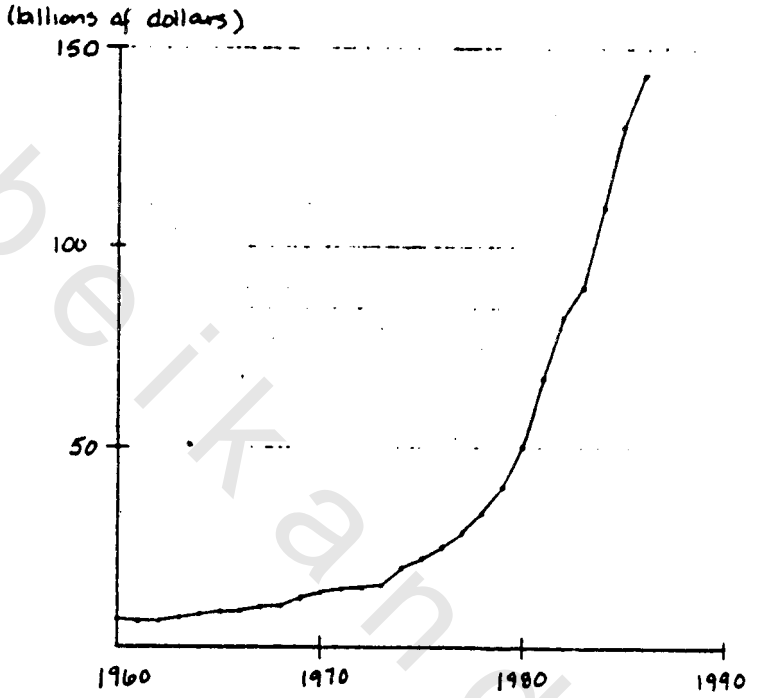

النفقـات العسكـرية. وبمعـدل ما يزيد على ٢٠٠ بليون دولار سنوياً منذ عام ١٩٨١، بلغت النفقات العسكرية في الولايات المتحدة ١٠٠٠ بليون دولار خلال النصف الأول من الثمانينات، ساحبة رأس المال من الاستثمار الصناعي وتاركة الأمة بتسهيلات أو معدات صناعية قديمة غير فعالة. وحتى حينما يكون لدى الشركات الأمريكية رأس مال تستثمره، فانها تتردد في استثماره في الولايات المتحدة آخذة بالاعتبار عدم مقدرتها على المنافسة مع الاسواق الخارجية أو الوطنية. احدى النتائج لذلك هي أنخفاض المردود في الصناعة الأساسية كالحديد، السيارات، والآلات. وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤، وهي فترة توسـع اقتصـادي معتـدل في الولايات المتحدة والعالم، فقد مليونان أمريكيان أعمالهم في هذه الصناعات

الأساسية(١٥).

ان القيمة المبالغة للدولار الأمريكي ونقص الاستثمار في صناعات جديدة قد غيّر كثيراً مركز الولايات المتحدة في التجارة العالمية. لقد كان عام ١٩٧٥ أحدث فترة شهدت فيه الولايات المتحدة فائضاً تجارياً صغيراً. وفي عام ١٩٨٠، سجلت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً مقداره ٣٦ بليون دولار. (أنظر الجدول ١١ ـ ٢) مع أن هذا المبلغ كبير بالمقاييس العالمية، ألا أن هذا المركز قد فرض مشكلات قليلة في حينها، مع الأخذ بالاعتبار دخل الولايات المتحدة من الاستثمارات الاجنبية الضخمة والقروض التي عوضت التدفق التجاري الصافي.

على كل حال، أختل التوازن مع ارتفاع العجز التجاري إلى ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣ وإلى رقم مذهل مقداره ١٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥. هذا العجز التجاري المتضخم في الولايات المتحدة وما رافقه من قروض أجنبية لتمويل الدين الفيدرالي كلف البلد مركزها كمستثمر عالمي يأتي في الطليعة في العالم. تقريباً، اصبحت الولايات المتحدة بين عشية وضحاها أمة مدينة. هذا تحول مقلق بالنسبة للولايات المتحدة طالما أن دورها القيادي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية قد بني في جزء كبير منه على قوتها ومنزلتها الاقتصادية. ان السياسات التي تضعف الولايات المتحدة اقتصادياً تقلل من منزلتها في المجتمع الدولي ومقدرتها على القيادة.

وكذلك يدفع الاتحاد السوفيتي ثمناً لدوره في سباق التسلح، حيث يحتفظ بمستوى اقتصادي من الدرجة الثانية بالرغم من ثروته في المصادر الطبيعية. يأخذ الأنفاق العسكري سبع مصادر الشعب إلى استخدامات غير مفيدة، ويحول كذلك أنتباه القيادة عن الأصلاحات الأقتصادية المطلوبة فيما اذا كان الاتحاد السوفيتي يريد أن يبقى قوة اقتصادية عالمية.

منذ بداية الخمسينات حتي أواخر السبعينات، نما الاتحاد السوفيتي بمعدل

الجدول ١١ ـ ٢ التوازن التجاري في الولايات المتحدة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤
(الدولار الحالي)

السنة	الصادرات	الواردات	توازن التجارة
	بلايين الدولارات		
١٩٥٠	١٠	١٠	صفر
١٩٥٥	١٦	١٣	+٣
١٩٦٠	٢١	١٦	+٥
١٩٦٥	٢٧	٢٣	+٤
١٩٧٠	٤٣	٤٣	صفر
١٩٧٥	١٠٨	١٠٦	+٢
١٩٨٠	٢٢١	٢٥٧	-٣٦
١٩٨١	٢٣٤	٢٧٣	-٣٩
١٩٨٢	٢١٢	٢٥٥	-٤٣
١٩٨٣	٢٠٠	٢٧٠	-٧٠
١٩٨٤	٢١٨	٣٤١	-١٢٣
١٩٨٥	٢١٧	٣٦٧	-١٥٠

Source: International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbook - 1984 and Monthly Supplement (Washington, D.C.: 1984 and July 1985); Worldwatch Institute.

٥٪ تقريباً سنوياً، وهو معدل في التوسع أدى إلى تقدم على جبهات كثيرة. أن الأدخارات المفروضة الكبيرة والاستخدام الردىء لقوة العمل في الريف من أجل التصنيع قد أعاقت النمو. واليوم تستمر الادخارات الجبرية، لكن قليلاً من قوة العمل الأضافية يمكن أن تحول من القطاع الزراعي الذي يشق طريقه بجهد إلى الصناعة(١٦).

لقد أبطأ النمو الاقتصادي السوفيتي إلى درجة أصبح فيها يتقدم ببطء شديد. ففي الزراعة، فان كمية الحبوب التي تنتج الآن هي أقل مما كانت عليه في أواخر السبعينات. أما أنتاج المواشي فإنه يتوسع، لكن بما يكفي فقط واردات الحبوب. استخراج النفط وصل القمة عام ١٩٨٣ ثم سقط في كل من العامين الماضيين. وبانخفاض في مردود الاتحاد السوفيتي من القمح والنفط ـ السلعتين الرئيسيتين في الاقتصاد السوفيتي ـ فان المستقبل الاقتصادي أقل أشراقاً. أن أنخفاض الانتاج السوفيتي من النفط وهو مصدر ما يزيد على نصف دخل الدولة من العملة الصعبة، سوف يحدد استيرادات السلع الضرورية(١٧).

تآكل التربة، أيضاً، يضعف الاقتصاد. هذا التآكل الكبير، وهو احد المصادر لأنخفاض أنتاجية الأرض، كان دائماً مصدر قلق وأهتمام لدى ميخائيل جورباشوف، وهو يبدأ زعامته للاتحاد السوفيتي. ولكن بالرغم من أهتمام جورباشوف، والأعضاء الآخرين من البولتبورو (القيادة العليا في الاتحاد السوفيتي)، وعلماء التربة السوفيات، فان تقدماً ضئيلاً قد تم لأيقاف هذا الجفاف في الأنتاجية الزراعية(١٨).

ان التزايد في قلة الماء في جنوب الوسط والجنوب الغربي من الاتحاد السوفيتي هو مصدر أعاقة متنامٍ آخر للنشاط الاقتصادي السوفيتي، وبشكل خاص للزراعة. فالماء هو احد العوامل التي تحدد أنتاج المحاصيل في هذه المناطق، ومع ذلك فالسوفييت قاموا بحد أدنى من الاستثمار في مجال الكفاية المائية(١٩).

نفس الشيء، فإن كفاية الطاقة واستخدام المصادر الأخرى في الاتحاد السوفييتي هي من بين أدنى المستويات في العالم. بعكس المجتمعات الصناعية الغربية والصين، التي قللت قوة النفط في اقتصادياتها بمقدار الخمس منذ طفرة النفط في عام ١٩٧٣، فالسوفيات أحرزوا تقدماً قليلاً أو لم يحرزوا تقدماً على الأطلاق(٢٠).

ان أحد الأسباب للاستخدام غير الفعال من قبل السوفيات للمصادر، هو النقص في الابتكار التقني على المستوى القاعدي العريض. ففي صناعات رئيسة، مثل استخراج النفط وصناعة السيارات والحاسبات الالكترونية، يعتمد الاتحاد السوفيتي كثيراً على التكنولوجيا الغربية المستوردة. تعتمد التحسينات المستقبلية في الكفاية الاقتصادية على استخدام الحاسبات الالكترونية، لكن السوفيات، في هذا النشاط العصري، يتخلفون كثيراً حتى عن بلدان من العالم الثالث كالبرازيل وكوريا الجنوبية، وبالأضافة إلى قصورات الأنتاج، فان رداءة سلع الاستهلاك السوفياتية ومعدات الزراعة، تجعل من المستحيل عليهم عملياً، أن ينافسوا في السوق العالمي.

ما يثير السخرية، أن القطاع الوحيد الذي يعتبر الاتحاد السوفيتي فيه منافساً في الأسواق العالمية هو صناعة الأسلحة وبالتركيز على أنتاج الأسلحة إلى درجة استثناء القطاعات الأخرى، يصبح الاتحاد السوفياتي قادراً أن يحافظ على برامج أنتاج الأسلحة وعلى مستويات نوعية، لكن فقط، بأساليب ضبط أدراية تقليدية. وحتى يضمن أن صناعة الأسلحة تسير حسب البرنامج، فان هذا القطاع يستطيع أن يستخدم مركزه الخاص لأعادة ترتيب الأولويات كما يرى ويجند التسهيلات الصناعية أو طاقة النقل لما يخدم مصلحته. وليحافظ على مستويات نوعية مثلاً، يستطيع أن يصادر النوعية الأفضل من الحديد. ولسوء الحظ، أن استخدام هذا المركز الممتاز يمكن أن يعطل أو يوقع الفوضى في بقية الاقتصاد(٢١).

ان اقتصاداً ممركز التخطيط وخاضعاً للدولة، كالاقتصاد في الاتحاد السوفياتي، يمكن أن يعمل جيداً في المراحل المبكرة من التطوير الصناعي، حينما يكون التركيز على أنتاج الفحم، الحديد، القوة الكهربائية، وعندما تكون الزراعة

تقليدية وإلى حد كبير تعتمد على ذاتها. لكن كلما حاول مثل هذا الاقتصاد أن يصبح مجتمعاً استهلاكياً عصرياً، كلما أصبح أقل اداءً في العمل. يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين الآن، أن الاقتصاد

السوفياتي وهويفتقر إلى الأصلاح الأساسي وبالذات الانتقال إلى نظام موجه نحو السوق، سيتوسع في السنوات القادمة بمعدل ٢٪ سنوياً[٢٢].

يعترف الاقتصاديون والمخططون السوفيات باستمرار بالحاجة إلى التغيير؛ لكن القادة السوفيات لم يستطيعوا أن يترجموا هذا إلى أصلاح وذلك لانهم كانوا أما ضعفاء جداً أو ببساطة غير قادرين أن يخصصوا الوقت والانتباه اللذين يتطلبهما أصلاح اقتصادي شامل. وما لم يتجه الاتحاد السوفياتي نحو اللامركزية في اقتصاده البطيء والموجه من قبل الدولة، فانه سيتراجع إلى الوراء أكثر[٢٣].

بينما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مشغولين عسكرياً ببعضهما البعض، كانت اليابان تتقدم إلى الأمام أقتصادياً. وباستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية، فاليابان الآن تسبق القوتين العظميين. وفي عالم أصبح فيه الاستثمار الهائل في التخزين النووي عديم الجدوى، فان دلالات القيادة والسيطرة آخذة في التحول لمصلحة اليابان.

لقد تمكن الاتحاد السوفياتي لسنوات كثيرة، اعتماداً على مركزه كثاني أكبر قوة أقتصادية في العالم، أن يتحدى مركز الولايات المتحدة القيادي في العالم. فاليابان الذي تجاوز فيها معدل دخل الفرد في الستينات مثيله في الاتحاد السوفياتي اصبحت الآن على وشك مضاعفة هذا الدخل. (أنظر الشكل ١١ ـ ٤) وإذا ما استمرت الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة فستتفوق اليابان على الاتحاد السوفياتي في أجمالي الأنتاج الاقتصادي قبل أن ينتهي القرن واضعة أياه في المقام الثالث. ان ضآلة النفقات الدفاعية والمدخرات الوطنية العالية معاً ساعدت اليابان أن يستثمر كثيراً في مجال تحديث الصناعة هذا بدوره يعزز مركز الأمة التنافسي ويساعدها على توفير فائض تجاري أجنبي رغم أنها، عملياً، تستورد كل نفطها ومعظم المواد الخام التي تحتاجها[٢٤].

وفي الوقت الذي تقلص فيه اليابان الفجوة الأنتاجية مع الاتحاد السوفياتي،

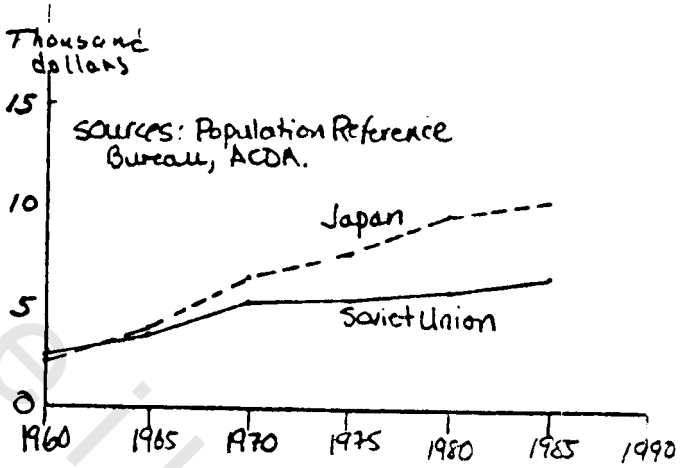

الشكل ١١ ـ ٤. معدل دخل الفرد من الناتج القومي الأجمالي في الاتحاد السوفياتي واليابان، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

فهي تتحدى سيطرة الولايات المتحدة في التجارة العالمية. في عام ١٩٥٠، زادت الصادرات من الولايات المتحدة عنها من اليابان بمقدار ١٠ إلى ١. (أنظر الجدول ١١ ـ ٣) لكن عبر السنين، ضاقت هذه الفجوة تدريجياً، حتى عام ١٩٧٠ حيث كانت أكثر قليلاً من ٢ إلى ١. وفي عام ١٩٨٠، كانت ما تزال على هذا المستوى، لكن تفوق الولايات المتحدة خلال الثمانينات آخذ في الأختفاء. في عام ١٩٨٥، كانت صادرات الولايات المتحدة أكثر بـ ٢٠٪ فقط من صادرات اليابان.

أثناء الثمانينات، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ٢١٧ بليون دولار سنوياً، ولا يبدو في الأفق أن تغيراً سيحدث في هذا المجال. أثناء ذلك، وإذا ما استمرت صادرات اليابان تتوسع بمعدل ٦٪ سنوياً، كما كانت من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥، فانها ستتجاوز صادرات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ مبعدة أياها عن مركزها القيادي الذي احتلته لفترة طويلة.

أنسجاماً مع التضخم في العجز التجاري الأمريكي أثناء الثمانينات، أنخفضت، بشكل حاد، الموجودات الصافية من التجارة الأجنبية ثم تلاشت كلية في ثلاث سنوات. (أنظر الشكل ١١ ـ ٥) مع نهاية عام ١٩٨٥، أصبحت

الجدول ١١ ـ ٣ الصادرات السنوية: الولايات المتحدة واليابان، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، مع تقدير الاحتمالات حتى عام ١٩٩٠ (الدولار الحالي)

السنة	الولايات المتحدة	اليابان	النسبة الولايات المتحدة/ اليابان
	(بلايين الدولارات)		
١٩٥٠	١٠	١	١٠,٠
١٩٥٥	١٥	٢	٧,٥
١٩٦٠	٢١	٤	٥,٢
١٩٦٥	٢٧	٨	٣,٤
١٩٧٠	٤٣	١٩	٢,٣
١٩٧٥	١٠٨	٥٩	١,٨
١٩٨٠	٢٢١	١٣٠	١,٧
١٩٨٥	٢١٧	١٧٤	١,٢
١٩٩٠	٢١٧	٢٣٣	٠,٩

Sources: Historical data from International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbook - 1984 (Washington, D.C.: 1984), projections by Worldwatch Institute.

الولايات المتحدة دولة مدينة. وأثناء ذلك، تتحرك اليابان، اعتماداً على القوة التنافسية العالية لاقتصادها والحماية القوية لأسواقها الوطنية، تتحرك بنشاط نحو المقدمة موفرة فائضاً تجارياً أكبر من أى وقت مضى[٢٥].

ان الوفرة الأنتاجية والمدخرات الوطنية وضآلة النفقات العسكرية في اليابان قد وفرت فائضاً نقدياً داخلياً هائلاً. هذا الفائض ينتقل خارج اليابان إلى مجالات استثمار بفوائد وعائدات أعلى بما في ذلك، بشكل أهم، سندات مالية من خزينة

الـولايات المتحـدة. وبنتيجـة ذلك، يساعد اليابانيون الآن في تمويل العجز في الموازنة السنوية في الولايات المتحدة، آخذين بدل دفعات من الفوائد الضخمة.

الشكـل ١١ ـ ٥ صافي المـوجـودات الأجنبية، الولايات المتحدة واليابان، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

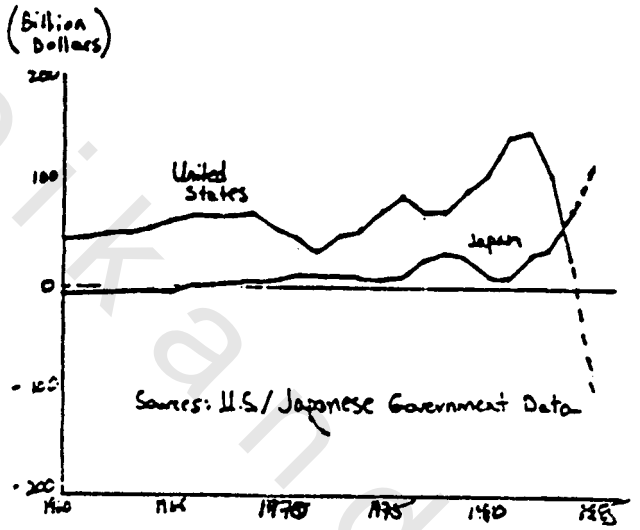

ما يزال اقتصـاد الـولايات المتحـدة أكبر مرتين من أقتصاد اليابان، وتملك الـولايات المتحـدة مصادر وطنية أغنى وأوسع من الأرض وقوة الطاقة، المعادن والغابات. ومع ذلك، فالولايات المتحدة هي في عملية تنازل عن دورها القيادي العالمي. أن دولة مدينة بهذا الشكل، وتقترض كثيراً من بقية العالم، لا تستطيع أن تمارس قيادة اقتصادية أو سياسية فعالة.

التهديدات الجديدة للأمن:

يفـرض التـدهـور الهـائل في أنظمة المساندة الطبيعية والتردي في الأوضاع الاقتصـادية الـظاهـر في كثير من بلدان العالم الثالث، يفرض تهديدات للأمن القومي والعالمي تضارع التهديدات العسكرية التقليدية. أن الضغوط البيئية وندرة

المصادر تقود منطقياً إلى ضغوط أقتصادية لها أبعاد اجتماعية وسياسية: نقص أنتاجية الأرض، نقص معدل دخل الفرد، أو زيادة الدين الخارجي هي أمثلة قليلة على ذلك[٢٦].

لقد كان النفط المصدر النادر الأول الذي أثر دراماتياً على الاقتصاد العالمي. وكان ارتفاع سعر النفط في عام ١٩٧٣ كأنه موجات كهربائية لاسعة هزت العالم، وما زالت أصداؤه تتردد حتى بعد مرور أكثر من عقد. هذه النتائج وغيرها لاستنزاف الاحتياط النفطي أخذت الاهتمام الاول خلال الأثنتي عشرة سنة الماضية؛ لكن استنزاف الغابات والمراعي والتربة الفوقية والتحول في الدورة المائية لها تأثير أكبر على المدى البعيد.

لسوء الحظ لا يتوفر للمخططين الاقتصادين وصانعي القرارات بيانات منظمة عن أوضاع هذه المصادر الأساسية وأنظمة المساندة. فالتردي البيئي كما ورد في الفصول ٢، ٣، ٤، ٥ يشير إلى المدى الذي تأثرت عكسياً، به الاقتصاديات القومية، بشكل خاص في العالم الثالث. ولعل الزيادة المثيرة في الدين الخارجي في السنوات الأخيرة هي الشاهد الأوضح على التردي البيئي والاقتصادي، وهي المهدد الأكثر أقلاقاً للأمن.

يبدو أن الحكومات التي تواجه زيادة في الدين الخارجي تمر في مراحل معينة فيما يصبح تزامناً واضحاً. كانت الاستجابة الأولية للبلدان التي تواجه صعوبة في دفعات دينها هي تحويل الدين القريب المدى إلى آخر بعيد المدى. هذا الأجراء كان عملياً بالنسبة لبعض البلدان لفترة معينة، لكن وجدت بلدان كثيرة في النهاية أنها لا تستطيع توفير الديون وفوائد الدفعات؛ فالمكسيك على سبيل المثال، هي الآن في هكذا وضع. فبعض البلدان تضيف الفوائد إلى رأس المال الأساسي وبالتالي تزداد ديونها[٢٧].

يوجد توازٍ رائع بين البلدان التي تتجاوز نقطة الأنطلاق لأنظمتها الحياتية

المساندة والبلدان التي تتجاوز نقطة الأنطلاق لسداد ديونها. وفي اللحظة التي يتجاوز فيها الطلب على نظام حياتي المستوى من الأنتاج الذي يجب المحافظة عليه، فان الزيادة في نمو الطلب تشبع باستهلاك المخزون من المصدر الأساسي. في هكذا وضع، يبدأ التدهور يغذي نفسه بنفسه.

هكذا الأمر مع الدين الخارجي: طالما أنه ينمو أسرع من الاقتصاد؛ ففي النهاية يتوصل إلى نقطة تصبح فيها تغطية الدين، حتى لو أقتصر على دفعات الفائدة، نزفاً للأقتصاد أو عبئاً ثقيلاً عليه وينخفض الأنتاج كما حدث، مثلاً، في البرازيل والمكسيك. وحينما لا تستطيع الحكومات دفع كل الفائدة يأخذ الدين في التراكم ثم يغذى نفسه بنفسه. وفي الفترة التي يتم فيها تجاوز المستوى من الأنتاج الذي يجب المحافظة عليه أو تجاوز مرحلة سداد الفوائد ليبدأ بسداد القرض الأصلي، يصبح من الصعب على البلدان أن تعكس العملية.

في كثير من بلدان العالم الثالث، كانت السنوات الثلاث الأخيرة فترة من التقشف الجبري والتضحية. لقد خفضت الواردات من السلع الاستهلاكية بما في ذلك الغذاء؛ ألغيت المعونات المالية الحكومية للسلع الغذائية؛ وارتفعت نسبة البطالة. لقد سمحت سياسة شد الأحزمة على البطون لبلدان العالم الثالث أن تحصل على الاعتمادات العالمية وأبقت البنوك المقرضة قادرة على أيفاء جميع الديون، لكن، لأن ذلك أدى إلى ديون أكبر، فلقد أنهى أحتمال تجديد تحسين ممكن المحافظة عليه في مستويات المعيشة.

مع نهاية عام ١٩٨٥، كان عدد البلدان المتأخرة في دفعات دينها أحد عشر بلداً (أنظر الجدول ١١ ـ ٤) بوليفيا، مثلاً، كما وصفت في تقرير لحكومة الولايات المتحدة بأنها «في فوضى اقتصادية وسياسية»، لم تدفع أية دفعات خلال عام ١٩٨٥. أما الدين الخارجي على مراكش فيقترب من حجم أنتاجها القومي الأجمالي مما يجعل سداد الدين صعباً جداً، إذا لم يكن مستحيلاً.

الجدول ١١ ـ ٤ . بلدان متأخرة في سداد دينها الخارجي، ١٩٨٥

البلد	الدين الخارجي (بلايين الدولارات)	الوضع المالي
بوليفيا	٥	تبقى دفعات سداد الدين للعام الماضي غير مدفوعة؛ البلد في «فوضى اقتصادية وسياسية».
غينيا	٢	«من غير المحتمل أن تستمر في دفعاتها» (Economist)
ليبيريا	١	ممكن جداً في القريب العاجل أن يصبح الوضع محرجاً لصندوق النقد الدولي (Economist)
موريتانيا	٢	تصفه وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بأنه دين «غير قابل للدعم».
المغرب	١٣	«الوضع المالي غير مستقر، المجموع الكلي للدين تقترب قيمته من أجمالي الدخل القومي.» (وزارة الزراعة في الولايات المتحدة).
نيجاراجوا	٥	لم تستطع أن تنفي بالتزامات دينها في عام ١٩٨٤؛ يبدو أن أعادة التفاوض بشأن الدين ستكون ضرورية في عام ١٩٨٥.
بيرو	١٤	رفضت التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن أعادة جدولة الدين؛ سداد الدين محدد بـ ١٠٪ من الصادرات.
الفيليبين	٢٦	القرار الرسمي بتأجيل الدفعات الرئيسه لا يزال نافذ المفعول منذ أواخر عام ١٩٨٣، الحكومة رفضت أية تمويلات أضافية بواسطة صندوق النقد

الجدول ١١ - ٤. تتمة

		الدولي حتى تعيد وضعها إلى الطريق الطبيعي».
السودان	٩	متأخرة كثيراً في دفعات سابقة؛ لقد أوقف صندوق النقد الدولي والمحولون الرئيسيون المساعدات المالية.
فيتنام	٧	تأخرت كثيراً عن سداد الفوائد ودفعات القروض؛ أعلن صندوق النقد الدولي عدم أهليتها لقروض جديدة.
		الديون(٣٠).

Surce: External debt information for all but Sudan from Morgan Guaranty Trust Company, World Financial Markets, New York, September/ October 1985, and private communication, and from U.S. Department of Treasury, Washington, D.C., private communication; Sudan's external debt and all quotes attributed to USDA From U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service, World Food Needs and Availabilities (Washington, D.C.: U.S. Government printing Office, 1985).

السودان، وهي على حافة مجاعة في عام ١٩٨٥، شاهد على العلاقة المعقدة بين التدهور البيئي، أنخفاض الأنتاج الغذائي لكل فرد، وارتفاع في الدين الخارجي. كواحد من الأربعة عشر بلداً التي تقل فيها أنتاجية الأرض اليوم عما كانت عليه عقداً من الزمان، سيجد السودان، البلد الزراعي أساساً، صعوبة في المحافظة على التزاماته المالية الخارجية بغض النظر عن حسن النية لدى قادته(٢٨).

تواجه بيرو، كذلك، تدهوراً في مصادرها الأساسية الوطنية، بما في ذلك أفلاس صناعة السمك الصغير قبل عقد من الزمن وخسارة فادحة مستمرة في التربة الفوقية مما فرض فجوة في تسديدها للدين الذي لا يزيد عن ١٠٪ من مدخول صادراتها. في الواقع، هذه طريقة لجعل البنوك الخاصة توقف القروض لتبدأ جدولتها وبالتالي لتجبرها على المشاركة في عملية التعديل. هذا العمل يعني

أن بيرو على الأرجح لن تدفع أكثر من نصف الفوائد المستحقة عليها مما يجعلها المدين الأكبر الذي يرفض أن يدفع الفائدة على ديونه(٢٩).

أهم من ذلك، أخذت، بلدان مدينة رئيسة، كالمكسيك والبرازيل، تدرك أن التقشف، وما رافقه من أنكماش أقتصادي كانت قد وافقت عليه مقابل أعادة جدول ديونها، تدرك أنه يسيء إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي الحقيقة، أصبحت هذه البلدان قلقة لأن سياسة شد الأحزمة على البطون يمكن أن تؤدي في النهاية إلى عدم استقرار سياسي، مما يتعارض مع صميم عملية التوسع الاقتصادي المطلوبة للعودة إلى دفع الديون. لقد أخذت البلدان المدينة تتحدث أكثر فأكثر عن المقرضين، تماما كما تتحدث عن المقترضين وذلك على أساس الحاجة للتوصل إلى أتفاق مشترك.

على هذا الأساس أقترحت الولايات المتحدة في المؤتمر السنوي الذي عقد في أكتوبر من عام ١٩٨٥ في سيئول عاصمة كوريا الجنوبية، اقترحت زيادة متواضعة في قروض البنك الدولي؛ ومع أن الولايات المتحدة قصدت أن تستجيب لاهتمامات العالم الثالث، ألا أن الزيادة المقترحة لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية حتى تكون ذات معنى. لكنها، على أية حال، فتحت حواراً حول ما يمكن أن تفعله البلدان المقرضة للمساعدة في حل أزمة الديون(٣٠).

ان خطر الدين على العالم الثالث ليس قضية تافهة أو عادية؛ فالأمر لا يتوقف على مصير مئات البلايين من الدولارات فحسب، لكن الاستقرار السياسي للحكومات، وبالذات مستقبل الديمقراطية في بعض المجتمعات يتوقف على هذا التوازن. وأعترافاً بهذه المضامين الكبيرة لديون العالم الثالث الخارجية، أشار ألن جارسيا بيريز، رئيس بيرو الجديد، «نحن نواجه باختيار مسرحي: فإما الدين أو الديمقراطية». مثل هذا القلق تعبر عنه البرازيل والأرجنتين وهما دولتان قد عادتا حديثاً إلى أدارات ديمقراطية بعد سنوات من الحكم العسكري(٣١).

أن أحتمالات وفاء العالم الثالث بسداد ديونه تبعث على القلق، لكنها ستكون أكثر قلقاً اذا فهم المحللون الماليون ماذا يحدث لأنظمة المساندة البيئية التي تشكل دعائم معظم أقتصاديات العالم الثالث. أنها ليست مسألة دول ما تعاني وقتياً من تآكل أحراجها وتربتها وأراضيها. لقد تجاوزت غالبية بلدان العالم الثالث مستوى الأنتاج الذي يجب المحافظة عليه لواحد أو أكثر من أنظمة المساندة الحياتية الأساسية لديها.

أخيراً، يعتمد بقاء البنك على ثقة الناس الذين أودعوا نقودهم فيه. واذا تزعزت هذه الثقة فلا يستطيع البنك البقاء. أن أنهيار أول البنك الدولي الأول في ولاية الينوي First Continental Bank of Illinois عام ١٩٨٤، وهو البنك السابع حجماً في الولايات المتحدة، وكذلك الاستمرار في المدخرات ومؤسسات الأقراض في ولايتي أوهايو وميريلاند هي مؤشرات على ما يمكن أن يحدث على المستويين القومي والعالمي(٣٢).

ان ارتفاع الدين الفيدرالي في الولايات المتحدة يضعف الثقة في المستقبل الاقتصادي للدولة. أما الدين الزراعي فيمثل العناوين الرئيسه من الأخبار ويأخذ جانباً كبيراً من تفكير القادة السياسيين في واشنطن. يشير نظام التسليف الزراعي الذي يمسك ٧٠ بليون دولار ـ الثلث ـ من الدين الزراعي في تقرير له أن ١١ بليون دولار من هذا الدين غير قابلة للاسترداد. واذا ما قامت الحاجة إلى جهد أنقاذي فيدرالي، وهو ما يبدو، فان ذلك سيجعل كفالة عام ١٩٨٤ لبنك الينوى الدولي والتي تطلبت ٤,٥ بليون دولار تبدو صغيرة(٣٣).

في هذه الظروف، يفرض التراخي مخاطر كثيرة. فكما تتراكم الضغوط على النظام فانها تصبح في النهاية مفرطة وأن شيئاً ما سيأخذ يتمخض عنها وتستدعي الحكمة أن عملاً ما يجب أن يتخذ بسرعة وبدون تآخير. ففي الفترة التي تبدأ فيها جسور من عدم الثقة، فانه يصبح من الصعب السيطرة عليها. يقول فرد بيرجستن رئيس معهد الاقتصاد العالمي (Institute foy International Economy) اذا ما اشتعلت

النار هذه المرة فقد لا يكون لدى فريق الأطفاء ما يكفي من ماء لأخمادها»[٣٤].

البلدان التي تخفض نفقات التسلح :

بدأت بعض الحكومات في أعادة تعريف الأمن القومي، واضعة تركيزاً أكبر على التقدم الاقتصادي وتركيزاً أقل على مشتريات الأسلحة. ففي وقت تزداد فيه النفقات العسكرية، هناك بعض البلدان تخفض عملياً نفقاتها العسكرية. أن عدداً قليلاً من البلدان يخفض النفقات العسكرية تخفيضاً حاداً، لا كحصة من الناتج القومي الأجمالي، بل على أسس مطلقة أو غير مقيدة بشروط. من بين هذه البلدان الصين، الأرجنتين وبيرو.

حتى عام ١٩٧٢، كانت الصين تنفق ١٤٪ من أجمالي أنتاجها القومي للأغراض العسكرية، نسبة من أعلى النسب في العالم في ذلك الوقت. وأبتداءً من عام ١٩٧٥ بدأت الصين بتخفيض أنفاقها العسكري بشكل منتظم، وباستثناء عام ١٩٧٩، خفضت نفقاتها في السنوات الثماني الأخيرة. ومع نهاية عام ١٩٨٥، نزلت النفقات العسكرية إلى ٧,٥٪ من أجمالي دخلها القومي. (أنظر الجدول ١١- ٥).

هناك ما يشير إلى أن هذا الاتجاه يمكن أن يستمر في الثمانينات. ففي تموز عام ١٩٨٥، أعلنت بيجنج خطة لاستثمار ٣٦٠ مليون دولار خلال سنتين لأعادة تدريب مليون جندي للعودة إلى الحياة المدنية. مثل هذا العمل سيخفض عدد القوات المسلحة من ٤,٢ مليون في عام ١٩٨٥ إلى ٣,٢ مليون ف عام ١٩٨٧، تخفيض يساوي ٢٤٪ من القوات المسلحة. وعلى نطاق العالم، سيخفض عدد الرجال والنساء العاملين في القوات المبلحة بما يعادل ٤٪[٣٥].

وفي الأرجنتين، زادت الحكومة العسكرية آنذاك، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، النفقات العسكرية من مستواها التاريخي ١,٥٪ من أجمالي الدخل القومي إلى ٤٪ تقريباً. (أنظر الشكل ١ - ٦).

الجدول ١١ ـ ٥ الصين: النفقات العسكرية ونسبتها إلى الناتج القومي الأجمالي
١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

السنة	الحصة ٪
١٩٦٧	١٣,٨
١٩٦٨	١٣,٨
١٩٦٩	١٤,٩
١٩٧٠	١٣,٥
١٩٧١	١٧,٤
١٩٧٢	١٤,٣
١٩٧٣	١٣,٢
١٩٧٤	١٣,٥
١٩٧٥	١٣,١
١٩٧٦	١٢,٧
١٩٧٧	١٢,٣
١٩٧٨	١١,٤
١٩٧٩	١٢,٦
١٩٨٠	١٠,٤
١٩٨١	٩,٩
١٩٨٢	٩,٣
١٩٨٣	٨,٦
١٩٨٤	٨,٠
١٩٨٥	٧,٥

Source: U.S. Arms control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1985 (Washington, D.C.: 1985) Chinese Embassy, Washington, D.C., Private Communication.

obeikandl.com

كان من أول الأشياء التي قام بها راؤل الفونسن Raul Alfonsin كرئيس منتخب في أواخر عام ١٩٨٣، هو أعلان خطة لأنقاص هذا الرقم باستمرار؛ وحينما تسلم السلطة كان يوجد دعم شعبي عريض لتخفيض النفقات العسكرية، جزئياً بسبب سيئة الحظ حرب الفوكلاند التي أضعفت المصداقية العسكرية في طول البلاد وعرضها. ومع نهاية عام ١٩٨٤، كانت النفقات العسكرية قد خفضت إلى نصف مستوى القمة الذي وصلت إليه عام ١٩٨٠، واكتسب الفونس شهرة استحقها بجدارة وذلك لأعادته ترتيب الأولويات وتحويله المصادر إلى البرامج الاجتماعية(٣٦).

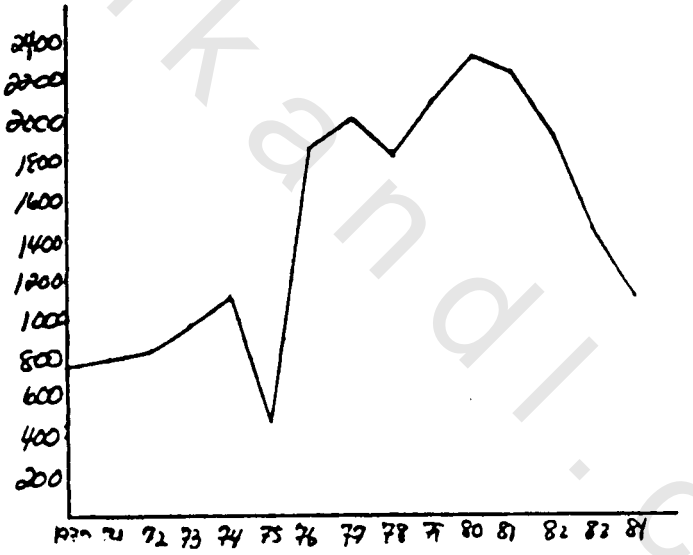

شكل ١١-٦، النفقات العسكرية في الارجنتين ١٩٧٠ - ١٩٨٤

حديثاً، أنضمت بيرو إلى مجموعة الدول التي أعلنت عن خططها لتخفيض النفقات العسكرية. وكان من أول الأعمال التي قام بها الرئيس جارسيا لدى توليه السلطة في صيف عام ١٩٨٥ الأعلان عن دعوته لأيقاف سباق التسلح في المنطقة. ان جارسيا مقتنع بالحاجة إلى تخفيض ٥٪ من أجمالي الأنتاج القومي المخصصة للشؤون العسكرية، وهي نسبة استهلكت ربع الموازنة الفيدرالية.

وكمؤشر على أخلاصه، أعلن الرئيس أنه ألغى نصف الطلب لشراء ٢٦ طائرة ميراج مقاتلة(٣٧).

ان السبب الأساسي لتخفيض النفقات العسكرية في كل من هذه الدول الثلاثة هو أقتصادي. وفي الواقع، فالقادة السياسيون الثلاثة يعرفون الأمن بمصطلحات أقتصادية أكثر وضوحاً. بالنسبة للصينيين، كان القطاع العسكري مكاناً يستنفذ مصادراً أضَافية ضرورية لتحقيق المكتسبات المرغوبة في مستويات المعيشة. لكن حينما تبنت الدولة هدف التحسين السريع في مستويات المعيشة أصبح تخفيض المصادر المخصصة للأغراض العسكرية أمراً حتمياً.

في الأرجنتين، كان الحافز الاقتصادى يزيد الدين العام والتضخم بسرعة، وزاد كذلك الدين الخارجي الهائل الذي أنذر بأنه غير قابل للتدبر. لقد كانت الشهوة للأسلحة الحديثة التي أبداها القادة الذين سبقوا الفونسن أحد مصادر الدين الخارجي للأرجنتين. وفي بيرو، كان التحدي الكبير هو السيطرة على الأنحدار في مستويات المعيشة. وفي الوقت الذي تسلم فيه جارسيا السلطة، بلغت الدفعات المتأخرة على الدين الدولي ٤٧٥ مليون دولار، وكانت الحكومة مهددة بقطع كامل لجميع مصادر رأس المال الاستثماري الجديدة. كما وجد جارسيا أن التدهور الاقتصادي الداخلي يؤدي إلى تدهور اجتماعي وعنف سياسي(٣٨).

أن التخفيضات في النفقات العسكرية التي قررتها الحكومات الثلاث كانت مستقلة عن أية تخفيضات متفق عليها مع البلدان المجاورة. لقد خفضت الصين نفقاتها العسكرية بمفردها وعلى الرغم من حدودها البالغة ثلاث آلاف كيلومتر مع الاتحاد السوفيتي الذي استمر في زيادة قوته العسكرية.

في السنوات القليلة القادمة، فمثلما تواجه حكومات كثيرة، صعوبات في المحافظة أو تحسين مستويات المعيشة، فقد تلجأ حكومات اخرى إلى تخفيض

نفقاتها العسكرية. وبعيداً عن الزخم الأيجابي لحركة السلم الدولية في السنوات الأخيرة، يمكن أن تصبح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الدافع الرئيسي لقلب أو تغيير الاتجاه التسلحي الذي ساد في العقد الماضي.

التحدى:

بالنسبة لبلدان كثيرة من العالم الثالث، فالمخاطر على حياتها وبقائها لا تأتي من بلدان أخرى، بل تأتي من كل خطوة تعيدها إلى الوراء بالنسبة لمستوى الأنتاج الذي يجب أن تحافظ عليه لأنظمتها الحياتية وكذلك بالنسبة لنقطة الأنطلاق التي تتوصل إليها في اقتصادياتها لسداد ديونها. أن خسارة ما يقدر بمليون أنسان بسبب المجاعة في أفريقيا في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تتجاوز الخسارة في أي نزاع حدث منذ الحرب العالمية الثانية. كم عدد البشر الذين سيخسرون حياتهم في النهاية؟ لا أحد يعرف، لكن عدد الناس يتزايد كما يتسارع التفكك والتآكل في أنظمة الحياة المساندة(٣٩).

يتطلب تحويل هذه الاتجاهات تغييراً في استراتيجية التنمية، حيث متطلبات الاقتصاد تتجاوز مستوى الانتاج الذي يجب المحافظة عليه للغابات والمراعي والتربة. في هذه الحالات، فان الاستمرار في الاعتماد أساساً على معايير أقتصادية ضيقة ـ مثل نسبة الفائدة على مشاريع الاستثمار ـ لرسم استراتيجيات التنمية يمكن أن يقود الأنظمة الاقتصادية والحياتية إلى الأنهيار. ان استراتيجية التنمية الوحيدة لعدد كبير من بلدان العالم الثالث هي تلك التي تعتمد على معايير بيئية تتركز على استعادة الأنظمة البيئية المساندة للاقتصاد. وأن أية استراتيجية أخرى مكتوب لها الفشل.

نقد جاء الوقت بالنسبة للحكومات الوطنية ووكالات الأنماء الدولية لتعيد التفكير في التنمية من جديد. أن السياسات التي قادت إلى نسبة ال ٥٪ التي أمكن المحافظة عليها في النمو الاقتصادي العالمي أصبحت عاجزة عن ذلك الآن. أما المد الاقتصادي الذي رفع مستويات المعيشة في العالم آخذ في الانحسار في عديد

من بلدان العالم الثالث. وكما أوضحنا في الفصل الثاني، فان فهم ذلك يتطلب اسقاطات للاتجاهات الاقتصادية والبيئية؛ وأهم من ذلك، أسقاطات للتفاعل المستمر والمعقد لهذه الاتجاهات. فمثلاً، تكون الاسقاطات في مجال الأنتاج الغذائي ذات معنى فقط اذا أخذت بالاعتبار أثر تآكل التربة على أنتاجية الأرض. فالأسقاطات الوحيدة التي توفر قاعدة صلبة لرسم السياسة هي تلك التي تشتمل على بيانات زراعية وبيئية، ومائية كما تشتمل على معلومات أقتصادية وسكانية تقليدية.

عندما تتهيأ البيانات والمعلومات، فستوفر الأسقاطات التبرير المنطقي للبدء بحملة هائلة لزراعة الأشجار؛ ستسارع في برامج التخطيط الأسري؛ وستجعل بعض التداخلات الأخرى ضرورية بشكل ملح. هذه الأسقاطات هي أيضاً المفتاح للمساندة والدعم من المجتمع الدولي. وبدون فهم ما يترتب على استمرار النهج الحالي، ستكون الحكومات مترددة في التدخل لأيقاف التدهور البيئي وما يرافقه من أنحسار أقتصادي. لسوء الحظ فان البلدان الأكثر تأثراً بالتدهور البيئي هي تلك الأقل قدرة على أعداد هذه الأسقاطات، مما يقترح دوراً جديداً مهماً للبنك الدولي والمجموعات الأخرى المعنية بالمساعدة في التنمية.

أما المعوق الرئيسي لتقدم العالم الثالث، الذي سببه جزئياً التدهور البيئي، فهو الدين الخارجي المتعاظم. ما تزال مؤسسات التمويل الدولية مترددة في الاعتراف بأن عدداً من البلدان النامية قد تجاوزت مرحلة الأنطلاق في سداد ديونها. كما تخشى البنوك الخاصة من أنها ستكون مضطرة لألغاء الكثير من القروض الرديئة التي ستقلل مكتسباتها كثيراً وتهدر مقدرتها على أيفاء جميع ديونها. وعلى أية حال، فان حصة كبيرة مقدرة بـ ٨٠٠ بليون دولار من دين العالم الثالث الخارجي لن يعاد دفعه أبداً(٤٠).

وفي الوقت الحاضر، تفتقر المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي أمكانية الأقراض من أجل استعادة النمو المطلوب في بلدان العالم الثالث المدينة. أما البنوك الخاصة فهي غير راغبة في زيادة أقراضها، مما ينتج عنه أن البلدان النامية غير قادرة على الحصول على رأس المال المطلوب للمحافظة على التقدم. والحل الوحيد المقبول هو ذلك الذي يترك جزءاً من دفعات الفائدة في البلدان المدينة وذلك حتى تتمكن من بعث الحياة في أقتصادها.

لقد عرضت استراتيجيات كثيرة بقصد حل مشكلة الدين المتزايد. أحد هذه الاستراتيجيات تلك التي وضعها البروفسور روبرت وسن Robert Wesson من معهد هوفر في جامعة ستانفورد تبدو معقولة على الأقل، لتوفير المعايير الأساسية للنجاح. تتضمن هذه الاستراتيجية أنشاء صندوق استثمار في البلدان ذات الديون الخارجية غير القابلة للسداد. في هذا النظام، تستطيع بنوك الأقراض الدولية أن تستخدم جزءاً متفقاً عليه من دفعات الفائدة إليها لشراء حصص في الصندوق. والصندوق، بدوره، يستثمر في المشروعات الوطنية، موفراً للقطاع الخاص رأس المال الذي يحتاجه. مثل هذا الأسلوب يمكن أن يساعد في استعادة ثقة المستثمر في بلدان العالم الثالث وسيخلق أيضاً للبنوك الخاصة مصلحة بعيدة المدى في هذه الاقتصاديات. اما بالنسبة لمؤسسات الأقراض سيكون البديل هو الغاء الديون الرديئة(٤١).

أن استمرار التعامل مع مشكلة دين العالم الثالث بالأسلوب المعهود، ومع التدهور في مستويات المعيشة الذي سينتج عنه هو بمثابة وصفة طبية للتوتر السياسي، كما سينتج عنه، في أسوأ الأحوال أو أحسنها الأنحلال الاجتماعي. ولسؤ الحظ فإن عدداً أكبر وأكبر من القادة في العالم الثالث والمقرضين الدوليين آخذ في التوصل إلى هذا الاستنتاج.

أن فهم التهديدات الجديدة للأمن القومي وللتقدم الاقتصادي سيتحدى مهارات التحليل لدى الحكومات. ومما يدعو إلى الحزن أن أجهزة أتخاذ القرار في معظم الحكومات ليست منظمة لتوازي بين التهديدات ذات الطبيعة العسكرية

التقليدية والتهـديدات ذات الـطبيعية البيئية والاقتصـادية. فالتهـديدات غير العسكـرية ينقصهـا كثيراً، التحديد والتعريف. أنها محصلة عمليات متراكمة، لكنها في النهاية تقود إلى أنهيار الأنظمة الحياتية. هذه العمليات نادراً ما تعطى تفكيراً كبيراً إلى أن تتجاوز نقطة حاسمة وضربات مدمرة. وهكذا فانه أسهل على مجالس الحكومة في البلدان النامية أن تبرر الأنفاق على آخر نماذج الطائرات المقاتلة منه على التخطيط الأسرى لأبطاء النمو السكاني الذي يدمر قواعد الدعائم البيئية للاقتصاد.

إن التهديدات الجديدة للأمن القومي معقدة إلى درجة غير عادية. فعلماء التنبؤ يفهمون أن التدهور في العلاقة بين البشر الذين يعدون الآن خمسة بلايين وبين أنظمة المساندة البيئية التي تعتمد عليها لا يمكن أن يستمر. لكن القليل من القادة السياسيين قد أدركوا أهمية الوضع الذي لا يمكن المحافظة عليه.

ان مؤسسـات الـدفـاع القـومي هي مقـابل التهديدات الجديدة، عديمة الجـدوى. فلا المـوازنـات العسكرية المنتفخة ولا أنظمة التسلح البالغة التطور تستطيع أيقاف التدهور في الغابات أو تآكل التربة الذي يؤثر على كثير من بلدان العالم الثالث. أن أيقاف العدوان الخارجي يمكن أن يكون نسبياً بسيطاً مقارنة بأيقاف التدهور في أنظمة الحياة المساندة.

ان المفتـاح لأيقاف الصفة العسكرية للاقتصاد العالمي وتحويل المصادر هو أطفاء فتيل سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. أما عن أمكانية تحقيق ذلك في المستقبل المنظور فليس علينا إلا أن ننتظر. ولكن طالما تتضاعف تكاليف المحافظة على سباق التسلح سواء بالنسبة للقوتين العظميين وللعالم، فعلى الأرجح أن فرص تخفيض التوترات يمكن أن تتحسن.

في شرق آسيا، يبدو أن الخصمين التقليديين، الصين واليابان، في عملية أقامة روابط أقتصادية قوية. بعكس الولايات المتحدة، يبدو أن الصين تتخلى عن

المنافسة العسكرية مع الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت الذي تظهر فيه اليابان أهتماماً قليلاً في أن تصبح قوة عسكرية، فالوضع يتهيأ لأقامة سلام في المنطقة. لقد أعادت الدولتان تعريف الأمن، كما أعادت تشكيل استراتيجيتهما الجغرافية ـ الاقتصادية ـ البشرية واضعة جانباً أية أفكار في السيطرة السياسية لمصلحة متابعة تحقيق أهداف أقتصادية مشتركة.

في أوروبا الغربية، خاضت فرنسا والمانيا عبر القرون حروباً ضد بعضهما البعض، لكن الصراع المسلح بينهما يبدو الآن بعيد الاحتمال. ومن الصعب أن نتصور في أقتصاد أوروبي متكامل احدى هذه الدول تهاجم دولة أخرى. وفي أمريكا الشمالية، عاشت الولايات المتحدة، كندا والمكسيك بسلام لعدة أجيال. ولا يوجد في هذه المنطقة قوات مسلحة تواجه بعضها البعض عبر الحدود القومية. ومع أن الصراعات موجودة هناك لكنها تتمركز حول قضايا جانبية كالمطر الأسيدى، الهجرة غير القانونية، والمحددات على التجارة، والتي لا يبدو أنها تهدد علاقاتها الطيبة عموماً.

وإذا ما فتحت الأيديولوجية طريقاً إلى البراجماتية، كما تفعل في الصين، فعندها ستخف النزاعات ومشاعر عدم الأطمئنان التيّ تولدها الخلافات والتباعدات الأيديولوجيّة بين الشرق والغرب. يبدو هذا الانفتاح الأيديولوجي، فعلاً، أنه يطيع السياسة الخارجية للصين، ويحسن علاقاتها مع البلدان الأخرى كما يساهم في تخفيض نفقاتها العسكرية.

وإذا ما تبنى الاتحاد السوفيتي الاصلاحات الضرورية لتنشيط اقتصاده مرة ثانية، فقد ينتج عن ذلك أنفتاح أيديولوجي. فالعودة إلى السوق لأيجاد المصادر وزيادة الانتاجية سيؤدي إلى أعادة بناء الاقتصاد السوفيتي وإلى أعادة توجية السياسة السوفياتية. ومع أن البراجماتية كانت عادة في الصف الخلفي بالنسبة للايديولوجيا في الاتحاد السوفيتي ألا أن القادة فيه قد اثبتوا أنهم قادرون أن يكونوا براجماتيين حينما تستدعي الأوضاع تماماً كما يحدث في واردات القمح من الولايات

المتحدة وهي منافسهم الأيديولوجي.

وبالنسبة للعالم ككل شهد الجيل الماضي تحركاً كاسحاً في اتجاه التسلح. فالنزاع بين الشرق والغرب يساهم في المناخ النفسي للشك وعدم الثقة ويجعل التعاون العالمي لمواجهة التهديدات الجديدة للأمن قريباً من المستحيل. فالصين والأرجنتين اللتان خفضتا نسبة الأنفاق العسكري من الأنتاج القومي الأجمالي إلى النصف، وكذلك بيرو التي تعد أن تفعل نفس الشيء، قد يوفر نموذجاً للمستقبل. وإذا أمكن أن يحل نزع التسلح محل سباق التسلح فستكون الحكومات الوطنية حرة في أعادة ترتيب أولوياتها ويمكن أن تعود إلى أساليب المحافظة على التقدم المستمر.

وإذا ما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يرغبان في المحافظة على مركزيهما في قيادة العالم فانهما يحتاجان أن يخفضا نفقاتهما العسكرية. وإذا ما فعلا ذلك في اتجاه خدمة مصالحهما، فانهما سيوجهان الاقتصاد العالمي بعيداً عن سباق التسلح. وفي اللحظة التي يبدأ فيها ذلك، فان نزع التسلح، شأنه شأن سباق التسلح، سيغذى نفسه بنفسه.

obeikandl.com

Chapter 11. Redefining National Security

1- United States Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1985 (Washington, D.C.: 1985); income figures from World Bank, World Development Report 1985 (New York : Oxford University Press, 1985).

2- Global military statistics from ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (Washington, D.C.: Various years); world economic output figures in 1960 from Herbert R. Block, The Planetary Product in 1980 (Washington, D.C.: U.S. Department of State, 1981).

3- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers 1985; Dan Gallik, international economist, ACDA, Washington, D.C., Personal communication, September 1985.

4- Quoted in June Kronholz, «Taking Up Arms: Third World's Buying of Weaponry Surges, Posing Risks, Burdens,» Wall Street Journal, June, 29, 1982.

5- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (various years).

6- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (1985); for furter information on militarization in Africa, see Sanford J. Ungar, Africa: The People and Politics of An Emerging Continent (New York: Simon and Schuster, 1985).

7- Arms imports worldwide from ACDA,World Military Expenditures and Arms Transfers (various years); grain imports derived from U.S. Department of Agriculture (USDA), Economic Research Service (ERS), World Indices of Agricultural and Food Production 1950-1984 (unpublished printout) (Washington, D.C.: 1985), and from International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics Yearbook 1985 (Washington, D.C.: 1985).

8- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (1985); USDA, Foreign Agricultural Service ; Foreign Agriculture Circular FG-13-85, Washington, D.C., October 1985; IMF, International Financial Statistics Yearbook 1985.

9- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (1985).

10- Sanford J. Ungar, «The Military Money Drain,» Bulletin of the Atomic Scientists, September 1985.

11- Clifford D. May, «Africa's Men in Khaki Are Often a Law Unto Themselves,» New York Times, October 6, 1985.

12- Colin Norman, Knowledge and Power: The Global Research and Development Budget (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1979). See Also, Ruth Leger

Sivard, World Military and Social Expenditures (Washington, D.C.: World Priorities, 1985).

13- Norman, Knowledge and Power.

14- United States Census Bureau, Statistical Abstract of the United States 1985 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985); Office of Management and Budget, The Budget of the United States Government (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, annual); data on the net interest paid on the federal debt from United States Government, Economic Report of the President 1985 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985).

15- Job loss estimates from Robert B. Reich, «Reagan's Hidden 'Industrial Policy',» New York Times, August 4, 1985, and from tables prepared for the Congressional Joint Economic Committee by Bureau of Labor Statistics, Office of Employment and Unemployment Analysis, United States Department of Labor, Washington, D.C., June 7, 1985.

16- Stanley H. Cohn, «Declining Soviet Capital Productivity and the Soviet Military Industrial Complex,» in ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers 1984 (Washington, D.C.: 1984).

17- Ed A. Hewitt, Energy, Economics, and Foreign Policy in the Soviet Union (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1984).

18- Vera Rich, «Soil First,» Nature, February 12, 1982.

19- Soviet water availability data from G.V. Voropayev et al., «The Problem of Redistribution of Water Resources in the Midlands Region of the USSR,» Soviet Geography, December 1983; Philip P. Micklin, «The Vast Diversion of Soviet Rivers,» Environment, March 1985; A.S. Kes' et al., «The Present State and Future Pospects of Using Local Water Resources in Central Asia and Southern Kazakhastan,» Soviet Geography, June 1982.

20- British Petroleum Company, BP Statistical Review of World Energy (London: 1985).

21- Cohn, «Declining Soviet Capital Productivity.»

22- Ibid.

23- Discussion of reforms in the Soviet Union in Leslie H. Gelb, «'Gradual' Changes in he Soviet 5-Year Plan,» New York Times, October 14, 1985. For a discussion of the effects of military spending on Soviet economy, see Stanley H. Cohn, The Pro-

ductivity of Soviet Investment and the Economic Burden of Defense (Washington, D.C.: National Council for Soviet and East European Research, 1983), and Cohn, «Declining Soviet Capital Productivity.» For a Similar discussion of the impact of military spending on the U.S. economy, see Robert W. DeGrasse, Jr., Military Expansion Economic Decline: The Impact of Military Spending on U.S. Economic Performance (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, Inc., for Council on Economic Priorities, 1983).

24- Per capita income derived from income data for the Soviet Union from ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (Various years), and for Japan from IMF, International Financial Statistics Yearbook 1985; Population data from Population Reference Bureau, 1985 World Population Data Sheet (Washington, D.C.: 1985), and from United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, World Population and Its Age-Sex composition By Country, 1950-2000 (New York: 1980).

25- Japanese net foreign assets derived from Japan Statistical Bureau, Japan Statistical Yearbook (Tokyo: 1965), from Bank of Japan, Balance of Payments Monthly (Tokyo: April 1973), from Bank of Japan, External Assets and Liabilities of Japan (Tokyo: April 1981), and from Laura Knoy, Institute for International Economics, Washington, D.C., Private communication, September 1985; U.S. foreign assets from U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States Volume II (Washington, D.C.: annual). See also E.S. Browning, «Gnomes of Tokyo: Japanese Set Up Role of Investing Overseas In Bonds, Real Estate,» Wall Street Journal, August 15, 1985; David Hale, «U.S. As Debtor: A Threat to World Trade,» New York Times, September 22, 1985; Peter T. Kilborn, «A Nation Living on Borrowed Money and, Perhaps, Time,» New York Times, September 22, 1985.

26- Information on declining land productivity and declining per capita grain production from USDA, ERS, World Indices.

27- Mary Tobin, «Mexico Signs Debt Restructuring Plan,» Washington Post, August 30, 1985; Robert J. McCartney, «New Loans to Mexico in Doubt,» Washington Post, September 16, 1985; William Orme, «Mexico is Expected to Ask for Billions More,» Washinton Post, September 24, 1985. See also James L. Rowe, Jr, «Debt Noose Tightens Around Latin America,» Washington Post, September 29, 1985.

28- Farmland Productivity trends from USDA, ERS, World Indices; Sudan's debtor Position described in «The Year After the Drought: How Much Recovery for Ethiopia and Sudan?» ERS, USDA, Agricultural Outlook, Washington, D.C., October 1985.

29- Collapse of the Peruvian anchovy fishery discussed in Erik Eckholm, Losing Ground: Environmental Stress and World Food Prospects (New York: W.W. Norton

& Co., 1976); Alan Riding, «In Peru, a New Personality Attracts a Cult,» New York Times, August 4, 1985; «Will Peru's Tough Talk Spark a Debtor's Revolt?» Business Week, August 12, 1985; James Brooke, «Peruvian President, at the U.N., Warns I.M.F. That Debt Repayment Must Be Eased,» New York Times, September 24, 1985.

30- John M. Goshko, «U.S. Maps New Strategy In Debt Crisis,» Washington Post, September 21, 1985; James L. Rowe, Jr., «Private Banks Urged to Boost Third World Loans,» Washington Post, October 6, 1985.

31- Garcia quoted in Jeffrey Sachs, «How To Save The Third World,» New Republic, October 28, 1985; information on Brazil and Argentina in John Burgess, «Few Banks Rush to Aid Latin America,» Washington Post, October 13, 1985.

32- ref. to come.

33- Charles F. McCoy, «Out of Options: Farm Credit System, Buried in Bad Loans, Seeks Big U.S. Bailout,» Wall Street Journal, September 4, 1985; «Blighted Ledgers: Farm Credit System Relies on Accounting That Hides Bad Loans,» Wall Street Journal, October 7, 1985. For a discussion of the causes of financial stress in U.S. agriculture, see USDA, ERS, The Current Financial Condition of Farmers and Farm Lenders (Washington, D.C.: March 1985); Continental Illinois, ref. to come.

34- C. Fred Bergsten, «The Second Debt Crisis is Coming,» Challenge, May/ June 1985.

35- «China Maps Big Cuts in Military Strength,» Journal of Commerce, July 31, 1985; «Deng's Military Build-Down,» Far Eastern Economic Review, August 22, 1985.

36- ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers (1985); Alfred J. Watkins, «Argentine Debt: Playing by the Rules,» Report on the Americas, July/ August 1985.

37- Riding, «In Peru, A New Personality Attracts a Cult»; The young Are So Impetuous,» The Economist, August 3, 1985.

38- Riding, «In Peru, a New Personality Attracts a Cult.»

39- Estimate of famine deaths in Africa from U.N. Economic Commission for Africa, «Second Special Memorandum by the ECA Conference of Ministers: International Action for Relaunching the Initiative for Long-Term Development and Economic Growth in Africa,» Addis Ababa, April 25-29, 1985.

40- Alexander Cockburn, «Heed the SOS on Third World Finances,» Wall Street

Journal, September 12, 1985.

41- «Statement of Mr. Robert Wesson,» in U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, Subcommittee on African Affairs, African Debt Crisis, Hearing, October 24, 1985.

obeikandl.com